

الفصل السادس: الموارد والأنشطة الإدارية للمحاكم المالية

I. الوسائل المالية والمادية

برسم سنة 2017، بلغت الميزانية المخصصة للمحاكم المالية ما مجموعه 320,398 مليون درهم كاعتمادات للأداء، مثلت فيها نفقات الموظفين حوالي 74 %، بمبلغ يصل إلى 238,198 مليون درهم، في حين مثلت مصاريف المعدات والنفقات المختلفة نسبة 15 %، بمبلغ قدره 47 مليون درهم، فيما بلغت نفقات الاستثمار ما يناهز 35,2 مليون درهم، أي ما يعادل 11 % من مجموع اعتمادات الميزانية.

وقد مكنت اعتمادات ميزانية الاستثمار برسم سنتي 2016 و2017، خصوصا، في إنجاز ما يلي:

- مواصلة أشغال بناء مقر المجلس الجهوي للحسابات لجهة الدار البيضاء؛
- القيام بالدراسات التقنية المتعلقة ببناء مقر المجلس الجهوي للحسابات لجهة الشرق؛
- استكمال تجهيز مقر كل من المجلس الجهوي للحسابات لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة، والمجلس الجهوي للحسابات لجهة فاس - مكناس؛
- تزويد مركز التكوين الجديد بالتجهيزات الديدانكتيكية والمعلوماتية اللازمة؛
- اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات (الحواسيب والبرمجيات)؛
- القيام بعصرنة الأرشفة عبر تركيب الرفوف المخصصة والتجهيزات اللازمة في مختلف المحاكم المالية؛
- تعزيز حظيرة السيارات قصد تمكين القضاة من التنقل للقيام بمهامهم الرقابية.

II. الموارد البشرية

خلال سنة 2017، بلغ العدد الإجمالي للقضاة والموظفين العاملين بالمحاكم المالية ما مجموعه 620 شخصا، منهم 324 قاضيا و34 ملحقا قضائيا و262 موظفا.

1. هيئة القضاة

يبلغ عدد القضاة 324 قاضيا، منهم 184 قاض يزاولون مهامهم بمختلف المجالس الجهوية للحسابات. ويبلغ متوسط أعمار قضاة المحاكم المالية 42 سنة. كما تمثل فئة النساء نسبة 22 % من مجموع عدد القضاة. أما بخصوص توزيعهم حسب طبيعة التكوين الأساسي، فتضم الهيئة قضاة ذوي تخصص قانوني واقتصادي ومالي، بالإضافة إلى قضاة ذوي تكوين أساسي في مجالات الهندسة.

ويتوزع القضاة حسب نوع الشهادات المحصل عليها كما يلي:

- شهادة السلك الثالث في العلوم القانونية والاقتصادية بنسبة 43 %؛
- دبلوم مهندسو الدولة بنسبة 24 %؛
- شهادة الدكتوراه بنسبة 13 %؛
- شهادات أخرى بنسبة 20 %.

وحرصا منه على تعزيز هيئة القضاة، عمد المجلس على تنظيم مباراة لتوظيف 34 ملحقا قضائيا، ذوي تخصصات مختلفة في ميدان الهندسة، يتابعون حاليا تدريباً لمدة سنتين بالمجلس.

2. الموظفون الإداريون

يعمل بالمحاكم المالية موظفون إداريون وتقنيون يبلغ عددهم 262، يزاول منهم 141 موظفا (54 %) مهام إدارية متنوعة داخل المجلس، فيما يزاول 121 موظفا (46 %) عملهم بالمجالس الجهوية للحسابات. ويتوزع الموظفون الإداريون العاملون بالمحاكم المالية بحسب الدرجة كما يلي:

- المهندسون بنسبة 3 %؛
- المتصرفون بنسبة 50 %؛
- التقنيون والمحرون بنسبة 22 %؛
- المساعدون الإداريون والمساعدون التقنيون بنسبة 25 %.

أما فيما يخص توزيعهم حسب الجنس، فتمثل النساء نسبة 49 % من بين مجموع الموظفين الإداريين. وخلال سنة 2017، عمد المجلس لأول مرة إلى توظيف خمسين مدققا ذوي تخصصات في مجال المحاسبة والتدقيق، ستناط بهم مهام المساعدة، سواء على صعيد غرفة التدقيق والبت في الحسابات بالمجلس، أو على صعيد المجالس الجهوية للحسابات.

III. التكوين

أولى المجلس الأعلى للحسابات أهمية كبرى لتكوين الموارد البشرية، وجعل منها هدفا استراتيجيا، وذلك لبناء الكفاءات المهنية للقضاة وللموظفين الإداريين العاملين بالمحاكم المالية. وفي هذا الصدد، حرص المجلس على تمكين أطره من تكوين خاص متعدد التخصصات، شمل، إلى جانب المواد القانونية والمالية والمحاسبية، موادا تتعلق بالتدقيق وآليات التحليل والتقييم ومراقبة الأداء.

وبناء عليه، قام المجلس بإحداث لجنة التكوين المكلفة بدراسة برنامج التكوين الخاص بالمحاكم المالية والعمل على تتبع تنفيذه. كما قام المجلس، بشراكة مع البنك الإفريقي للتنمية، بإطلاق دراسة من أجل إعداد مخطط مديري للتكوين، وذلك من أجل حصر حاجيات المؤسسة في مجال التكوين، وإعداد برنامج مدته ثلاث سنوات للتكوين المستمر (2019-2021).

أما فيما يخص حصيلة برنامج التكوين لسنتي 2016 و2017، فقد تمحورت حول تكوين ميداني ونظري لفائدة 34 ملحقا قضائيا و50 مدققا، حيث يهدف التكوين إلى تعريف القضاة، خاصة الجدد منهم، بتنظيم المحاكم المالية وطرق عملها، وخصوصا الاطلاع على الواقع الميداني والظروف العملية لممارسة مهنة قضاة المحاكم المالية.

ومن جهة أخرى، قام المجلس في إطار التكوين المستمر بإعداد برنامج سنوي تضمن دورات تكوينية ولقاءات علمية وندوات لفائدة جميع قضاة وموظفي المحاكم المالية، وقد تم تنشيط هذا البرنامج من طرف خبراء مغاربة وأجانب بمركز التكوين للمحاكم المالية. وفي هذا الإطار، نهج المجلس مقاربة تشاركية اعتمدت على الانفتاح على جميع التجارب العلمية والعملية الرائدة داخل وخارج الوطن، وذلك لتوسيع المدارك الفكرية والمهنية لقضاة.

وقد استفاد قضاة المحاكم المالية، على إثر ذلك، من دورات تكوينية تم تنشيطها من طرف خبراء ينتمون لمؤسسات الرقابة المالية بفرنسا وهولندا وبعض المؤسسات الدولية الكبرى كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية. وفي المقابل، قام المجلس بتنظيم عدة دورات تكوينية لفائدة 20 جهازا للرقابة المالية بإفريقيا حول الرقابة القضائية للحسابات ومراقبة الأداء.

وقام المجلس كذلك بتنظيم العديد من الدورات التكوينية في إطار برنامج شراكة مع محكمة التدقيق للمملكة الهولندية، وبرنامج "التوأمة المؤسساتية مع الاتحاد الأوروبي"، لفائدة قضاة المحاكم المالية.

IV. الجودة والمعايير

يعتبر المجلس الأعلى للحسابات ضمان جودة العمل الرقابي هدفا استراتيجيا، وذلك من أجل القيام برقابة وتدقيق ذات جودة عالية وفق الممارسات الدولية الفضلى. وفي هذا الإطار، قام المجلس بإنشاء خلية للجودة والمعايير سنة 2016. حيث قامت هذه الخلية، خلال سنة 2017، بالإشراف والتنسيق على وضع الخطة الاستراتيجية للمحاكم المالية لفترة 2018-2020، والتي تحدد مهام المؤسسة والوجهة المستقبلية لها وفق المبادئ والقيم المتفق عليها. كما عملت الخلية على التنسيق والمساهمة في إعداد دليل رقابة الأداء الذي يمثل الإطار المشترك لممارسة مهنة الرقابة المالية في جل المحاكم المالية، وكذا إعداد دليل آخر للتدقيق والبت في الحسابات خاص بالمحاكم المالية.

V. التعاون الدولي

يولي المجلس الأعلى للحسابات أهمية خاصة لتعزيز مهامه الرقابية وتطوير آليات اشتغاله وفقا للمعايير المعتمدة دوليا في مجال مراقبة المالية العمومية. ولهذا الغرض، يعمل المجلس بصفة دائمة على تشجيع تبادل التجارب والخبرات بينه وبين هيئات ومنظمات الرقابة المالية على المستويين الإقليمي والدولي، خاصة المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (إنتوساي) ومختلف الفروع المنبثقة عنها، بالإضافة إلى مجموعة من المؤسسات المانحة الدولية.

ويسعى المجلس عبر مبادرات التعاون على المستوى الدولي إلى تكريس دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في المساهمة الفعالة في عقلنة تدبير الأموال العامة بحيادية وموضوعية وكفاءة مهنية عالية، وذلك، عن طريق اعتماد أفضل وأحدث الأساليب العلمية والممارسات المهنية في العمل الرقابي، والحرص على مواكبة التطورات والمستجدات المرتبطة بمجالات الرقابة والتدقيق والافتحاص المالي.

وينقسم عمل المجلس الأعلى للحسابات في مجال التعاون الدولي إلى شقين أساسيين، يضم الأول مجموعة من الفعاليات واللقاءات الدولية التي يساهم أو يشارك فيها المجلس في إطار التعاون متعدد الأطراف ضمن منظمة الإنتوساي ومختلف الفروع المنبثقة عنها، فيما يضم الشق الثاني مختلف المبادرات والشراكات التي يعقدها مع الأجهزة الرقابية بعدد من الدول الصديقة والمؤسسات التنموية الشريكة وبعض الجهات المانحة.

أولاً. أنشطة المجلس الأعلى للحسابات في إطار التعاون المتعدد الأطراف

شارك المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2016-2017 في مجموعة من الاجتماعات والمؤتمرات التي نظمتها المنظمات الدولية والجهوية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، ويتعلق الأمر بما يلي:

1. المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)

يعتبر المجلس الأعلى للحسابات عضوا نشيطا في منظمة الانتوساي عبر مشاركاته في العديد من الاجتماعات واللقاءات، ونذكر منها على الخصوص:

- الاجتماع الأول لمجموعة عمل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "انتوساي" المكلفة بتوحيد الأنشطة القضائية، وذلك بمدينة مراكش يومي 30 و31 أكتوبر 2017؛

- المؤتمر الثاني والعشرون للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الذي انعقد بدولة الإمارات من 4 إلى 11 أكتوبر 2016؛

- الاجتماع السابع عشر لمجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية، والذي انعقد بأندونيسيا خلال الفترة من 22 إلى 29 أكتوبر 2016؛

- الاجتماع الخامس عشر للمجلس التنفيذي لمجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية، والذي انعقد بواشنطن خلال الفترة من 08 إلى 12 شتنبر 2017.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للحسابات انضم كعضو بمجموعة عمل الانتوساي حول الرقابة البيئية في سنة 2007، وقد أنجز بصفته رئيسا للجنة "الطاقات المتجددة" دليلا يشمل أهم الممارسات الدولية الفضلى في هذا المجال في سنة 2016، وقد سبق أن أنجز في سنة 2013 دليلا يتعلق "باستعمال الأراضي بمنظور البعد البيئي"، ويترأس المجلس حاليا لجنة عمل حول موضوع "تدبير المياه العادمة".

2. المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أرابوساي)

في إطار التعاون مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، استضاف المجلس الاجتماع الثاني والخمسون للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية من 21 إلى 23 مارس 2016، والذي عرف مشاركة العديد من رؤساء الأجهزة العليا للرقابة لعدد من الدول العربية، من بينها دولة الكويت والسعودية والعراق وفلسطين وتونس، بمركز الندوات بمدينة الصخيرات. كما استضاف اللقاء التدريبي حول موضوع "تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية" من 19 إلى 23 دجنبر 2016 بالرباط. إضافة إلى أنه شارك، أيضا، في:

- الاجتماع الخامس والخمسون للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والذي استضافه ديوان المحاسبة بقطر من 27 إلى 29 مارس 2017؛

- الاجتماعين التاسع والعاشر للجنة المعايير المهنية والرقابية، والذي استضافه، على التوالي، الجهاز المركزي للمحاسبة بمصر من 05 إلى 10 مارس 2017، وديوان المحاسبة بالأردن من 24 إلى 30 شتنبر 2016؛

- الاجتماعين العاشر والحادي العاشر للجنة بناء القدرات، والذي استضافه، على التوالي، ديوان المحاسبة بقطر من 11 إلى 18 نونبر 2017، ودائرة المحاسبات بتونس من 26 إلى 30 شتنبر 2016. وكان هذا الاجتماع مناسبة لمناقشة وتقييم نتائج اللقاءات التدريبية والعلمية التي نظمتها المنظمة خلال هذه السنة، وكذا اقتراح برنامج عمل في مجال التدريب والبحث العلمي للسنة الموالية.

فضلا عن ذلك، شارك المجلس في اجتماع فريق العمل المكلف بدراسة وتعديل النظام الأساسي والهيكل التنظيمي للمنظمة العربية الأرابوساي، والذي نظمه ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية من 11 إلى 16 نونبر 2017.

كما شارك المجلس في أغلب اللقاءات التدريبية والعلمية المنظمة من طرف الأرابوساي، ونذكر منها على الخصوص:

- اللقاء العلمي حول موضوع "إطار معايير الانتوساي"، والذي نظمه دائرة المحاسبات بتونس من 17 إلى 24 دجنبر 2016؛

- اللقاء التدريبي حول "نماذج الرقابة الداخلية"، والذي استضافه ديوان المحاسبة بالجزائر من 05 إلى 12 نونبر 2016؛

- اللقاء التدريبي حول موضوع "مهارات إدارة المخاطر المالية للاستثمارات والمشروعات"، والذي استضافه ديوان المحاسبة بالأردن من 11 إلى 18 نونبر 2016؛

- اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على النفط والغاز"، والذي نظمه ديوان المحاسبة بالكويت من 07 إلى 12 مايو 2017؛
- اللقاء التدريبي حول "تقييم كفاءة عمليات التخلص من النفايات"، والذي استضافه ديوان المحاسبة بالكويت من 10 إلى 14 سبتمبر 2017؛
- اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على قطاع الأدوية"، والذي استضافه ديوان المحاسبة بالأردن من 22 إلى 29 سبتمبر 2017؛
- اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على الدين العام"، والذي استضافه الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر من 14 إلى 20 أكتوبر 2017؛
- اللقاء التدريبي حول موضوع "الرقابة على تقنية المعلومات"، والذي استضافه جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من 22 إلى 26 أكتوبر 2017؛
- اللقاء التدريبي حول موضوع "قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة (PMF)" والذي استضافه ديوان المراقبة العامة بالسعودية من 22 إلى 29 سبتمبر 2017؛
- تأطير ورشة تدريبية حول موضوع "رقابة الأداء على قطاع التعليم العام وفقا لمعايير الإنتوساي" بتونس من 14 إلى 20 مايو 2017.

3. المنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية (أفروساي)

- شارك المجلس الأعلى للحسابات في أشغال الدورة الواحدة والخمسين للمجلس التنفيذي للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية التي انعقدت بناميبيا خلال الفترة من 25 إلى 30 يوليو 2016.
- وخلال الفترة من 17 إلى 20 يوليو 2017، شارك المجلس بمصر في اجتماع اللجنة المكلفة بمتابعة وتقييم الخطة الاستراتيجية للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية. كما قام بتأطير ورشة تدريبية حول تقييم السياسات العمومية بدار من 17 إلى 22 يوليو 2016.

4. مبادرة تنمية الإنتوساي (I.D.I)

- استضاف المجلس الأعلى للحسابات بالتعاون مع مبادرة تنمية الإنتوساي اجتماعا للتخطيط للمهام الرقابية خلال الفترة من 21 إلى 25 نوفمبر 2016، وقام بتأطير وتنشيط دورة تدريبية استضافها جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عمان من 13 إلى 18 مايو 2017 حول "مراجعة المهام الرقابية". كما شارك المجلس في:
- برنامج مبادرة تنمية الإنتوساي حول "رقابة الالتزام النموذجية على المشتريات الحكومية"، والذي استضافه ديوان المحاسبة بالأردن من 16 إلى 30 سبتمبر 2016 ودائرة المحاسبة بتونس من 13 إلى 16 دجنبر 2017؛
- الورشة المنظمة من طرف مبادرة تنمية الإنتوساي حول "استقلال الأجهزة العليا للرقابة"، وذلك بمدينة أسلو من 14 إلى 18 نونبر 2016؛
- اجتماع فريق الميسرين لتكثيف المواد العلمية الخاصة ببرنامج مكافحة الفساد من قبل الجهاز الأعلى للرقابة، وذلك بتونس من 17 إلى 30 سبتمبر 2017؛
- اجتماع لتكثيف المواد العلمية الخاصة ببرنامج "التعامل مع الأطراف ذات العلاقة" بالرياض من 6 إلى 17 أكتوبر 2017؛
- تأطير وتنشيط برنامج "تعامل الجهاز الأعلى للرقابة مع الأطراف ذات العلاقة" استضافه ديوان المحاسبة بالكويت من 24 نونبر إلى 7 دجنبر 2017.

5. منظمة الأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الفرنسية (AISCCUF)

- نظم المجلس بالتعاون مع منظمة الأجهزة العليا للرقابة الناطقة باللغة الفرنسية، وخاصة قطب استراتيجيات التنمية والمالية العامة، الدورة التدريبية الأولى لفائدة ممثلي 22 جهازا أعلى للرقابة من الدول الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية خلال الفترة من 30 ماي إلى 3 يونيو 2016. وقد تناولت هذه الدورة مواضيع تتعلق بالإطار المؤسسي للأجهزة العليا للرقابة، تلتها دورة تدريبية حول اختصاص التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.

ثانياً. أنشطة المجلس في إطار التعاون الثنائي مع الأجهزة والمؤسسات الشريكة وبعض الجهات المانحة

عرفت علاقات التعاون الثنائية بين المجلس الأعلى للحسابات والعديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية تنوعاً ملحوظاً خلال سنتي 2016 و2017، تجلت بالأساس في تنظيم العديد من الزيارات الميدانية التي قام بها وفود بعض الأجهزة إلى المجلس، بالإضافة إلى مجموعة من الدورات التكوينية التي استفاد منها قضاة وأطر المجلس لدى بعض الأجهزة العليا للرقابة.

1. التوأمة المؤسساتية مع الاتحاد الأوروبي

في إطار الشراكة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي، تم الاتفاق على القيام بتوأمة مؤسساتية بين المغرب والاتحاد الأوروبي بشأن دعم المجلس الأعلى للحسابات. وسيتم تنفيذ هذه التوأمة المؤسساتية الممتدة على 24 شهراً (ما بين فبراير 2017 وفبراير 2019) في إطار برنامج "حكامة" الذي يموله الاتحاد الأوروبي في حدود 1,2 مليون أورو، وتسهر على تدبيره وزارة الاقتصاد والمالية بالمغرب.

ويهدف هذا المشروع إلى دعم المجلس الأعلى للحسابات بالمغرب للاضطلاع باختصاصاته التي تم تعزيزها من خلال دستور 2011 والقانون التنظيمي لقانون المالية لسنة 2015، وذلك من خلال نقل المعارف والخبرات. ويجدر التذكير بأن التوأمة تعتبر وسيلة لوضع الخبرات العمومية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي رهن إشارة الشركاء في البلد المستفيد.

وستكون هذه التوأمة على شكل تعاون بين المجلس الأعلى للحسابات المغربي ومحكمة الحسابات الفرنسية والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات بالمملكة المتحدة. وفي هذا الإطار، سيتم تعبئة أكثر من 50 خبيراً فرنسياً وبريطانياً لدعم جهودات المجلس الأعلى للحسابات في المغرب لتطوير آليات اشتغاله وطرق عمله تماشياً مع أفضل الممارسات المعتمدة دولياً. وتهم هذه التوأمة ثلاثة مجالات هي: اعتماد حسابات الدولة، وتتبع تنفيذ القوانين المالية، ومراقبة الأداء وتقييم البرامج والسياسات العمومية.

2. التعاون مع محكمة الحسابات بالجمهورية الفرنسية

بالنسبة للتعاون الثنائي مع محكمة الحسابات بالجمهورية الفرنسية، فقد استفاد المجلس الأعلى للحسابات من مهمات إخبارية بالمحكمة الفرنسية ولدى الغرف الجهوية للحسابات الفرنسية بهدف الاطلاع على المناهج والمساطر المتبعة في مجال الرقابة العليا للمالية العامة. كما نظم المجلس بمرکز التدريب التابع له لقاءات وندوات قام بتنشيطها خبراء من المحاكم المالية الفرنسية حول مختلف الجوانب الرقابية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن محكمة الحسابات بفرنسا أشركت خلال سنتي 2016 و2017 قضاة من المجلس الأعلى للحسابات للمملكة المغربية في بعض عمليات المراقبة التي تدرج في إطار انتدابها من طرف بعض مؤسسات الأمم المتحدة، كمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (OTICE)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).

3. التعاون مع محكمة الحسابات بالمملكة الهولندية

قام المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 16 نونبر 2016 بتوقيع مذكرة تفاهم تؤسس لبرنامج تعاون وشراكة بين محكمة الحسابات بالمملكة الهولندية والمجلس على مدى خمس سنوات بتمويل من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الهولندية ضمن برنامج "شراكة". ويهدف برنامج التعاون هذا إلى تكريس مبادئ الشفافية والمحاسبة والحكامة الجيدة في تدبير المالية العمومية وفقاً للمعايير المهنية الدولية المعتمدة في مجال الرقابة المالية.

وخلال سنة 2017، تم القيام بزيارات متبادلة لقضاة ومدققين ما بين المؤسستين. وشمل برنامج التعاون مجالات متعددة، وخاصة ما يتعلق بمراقبة الأداء والإصلاحات المتعلقة بالمالية العامة، والتكوين في مجال المراقبة الإلكترونية، وكذا تتبع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبرنامج التقييم الذاتي للنزاهة "الانتوسنت (IntoSAINT)".

4. التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة الأخرى

عرفت علاقات التعاون الثنائية بين المجلس الأعلى للحسابات والعديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية تنوعاً ملحوظاً خلال سنتي 2016 و2017 سواء من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها وفود بعض الأجهزة إلى المجلس أو من خلال الدورات التكوينية التي استفاد منها قضاة وأطر المجلس لدى بعض الأجهزة العليا للرقابة. وفي هذا الصدد، قام وفد من المجلس الأعلى للحسابات برئاسة السيد الرئيس الأول بزيارتي عمل إلى كل من ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية وديوان المحاسبة بدولة الكويت، وذلك بهدف تبادل التجارب والخبرات وتعزيز أواصر التعاون مع الجهازين.

كما عرف المجلس الأعلى للحسابات، خلال سنتي 2016 و2017، زيارة عدد كبير من وفود الأجهزة العليا للرقابة بهدف الاطلاع على تجربة المجلس في مجال الرقابة العليا للأموال العمومية. وفي هذا الإطار، استقبل المجلس الأعلى للحسابات:

- وفدا عن ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة الممتدة من 24 إلى 28 أكتوبر 2016؛
- وفدا عن مؤسسة المراقبة بمدغشقر من 18 إلى 21 شتنبر 2016؛
- وفودا عن محكمة الحسابات بالجمهورية الموريتانية خلال الفترة الممتدة من 31 أكتوبر إلى 25 نونبر 2016، وكذا خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 25 يناير 2017؛
- وفودا عن الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية النيجر من 15 إلى 21 مارس 2017، وكذا خلال الفترة الممتدة من 03 إلى 07 أبريل 2017؛
- وفدا عن الجهاز الأعلى للرقابة بجمهورية أذربيجان من 21 إلى 25 مارس 2017.

5. منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E)

ضمت مبادرة التعاون التي أنجزت بشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مجموعة من الدورات والورشات والمقابلات مع مسؤولي المجلس، والذي تم استكمالها في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2015 و2017، كما شارك في تلك اللقاءات أكثر من اثني عشر خبيرا دوليا من أجهزة رقابية عليا، وبحضور مجموعة من قضاة المجلس والمجالس الجهوية للحسابات. وقد تناولت المبادرة الممولة من قبل وزارة خارجية ألمانيا الاتحادية موضوعات عدة تعد من أولويات المجلس، ومنها التخطيط الاستراتيجي، وبرمجة المراقبة على أساس المخاطر وإدارة التغيير وإدارة الجودة والتواصل.

وفي إطار التعاون مع هذه المنظمة، حضر المجلس الأعلى للحسابات في عدة اجتماعات، منها:

- المؤتمر الدولي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي نظم بباريس من 18 إلى 2 أبريل 2016؛
 - اجتماع مجموعة العمل المكونة من المسؤولين والأطر العليا، وذلك بباريس من 2 إلى 6 نونبر 2016؛
 - فعاليات الملتقى الخاص بالنزاهة العامة بباريس من 28 مارس إلى فاتح أبريل 2017؛
 - اجتماعات مجموعة عمل الأطر العليا حول النزاهة العامة (SPIO) من 27 نونبر إلى 02 دجنبر 2017.
- بالإضافة إلى ذلك، شارك المجلس في المناظرة الوزارية "OCDE-SIGMA" بباريس من 13 إلى 16 دجنبر 2017 حول دعم تحسين أداء المؤسسات العمومية وأنظمة تسييرها.

6. البنك الإفريقي للتنمية (BAD)

استضاف المجلس الأعلى للحسابات بمركز التدريب التابع للمجلس، وبدعم من البنك الإفريقي للتنمية، دورتين تدريبيتين، استفاد منهما، على التوالي، ممثلو عشرين جهازا للرقابة العليا بالدول الإفريقية الفرنكفونية، حيث كان موضوع الدورة الأولى، التي نظمت من 20 إلى 31 مارس 2017، حول رقابة الأداء، بينما كان موضوع الدورة الثانية، التي نظمت من 11 إلى 22 نونبر 2017، حول الرقابة القضائية. وقد استفاد من هذه الدورات قضاة ومدققين من الدول التالية: بنين، وبوروندي، وبوركينا فاسو، والكاميرون، وجيبوتي، ومدغشقر، والنيجر، ومالي، وكوت ديفوار، وتشاد، وتوغو، وموريتانيا، والسنغال، وغينيا، وغينيا-بيساو، والگابون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجزائر، وتونس، والمغرب.

7. المنظمة الدولية للفرانكفونية (O.I.F)

أسندت للمجلس الأعلى للحسابات، منذ شهر يناير 2015، مهمة افتحاص حسابات المنظمة الدولية للفرانكفونية والصندوق متعدد الأطراف الوحيد، وذلك على امتداد أربع سنوات. وبالإضافة إلى هذه المهمات الرقابية المندرجة في إطار هذا الافتحاص، شارك المجلس في أشغال القمة الفرنكفونية بمدينة انطنريفو بمدغشقر خلال شهر نونبر 2016، وقام بمهمة رقابية بالمعهد الفرنكفوني للتنمية المستدامة بكندا من 18 إلى 24 دجنبر في غضون نفس السنة.

كما شارك، خلال سنة 2017، في أشغال اجتماعي المجلس الدائم للمنظمة الدولية للفرانكفونية، واللذين نظما، على التوالي، من 28 إلى 30 مارس، ومن 10 إلى 13 يوليوز. فضلا على أنه شارك كذلك في أشغال الاجتماع الخمسين للمجلس الإداري للمنظمة، وذلك بمدينة باريس من 21 إلى 23 يونيو 2017، وكذا في الدورة الخامسة للجنة التدقيق المنعقدة ما بين فاتح و4 أكتوبر 2017.